المحور العلمي

الخلفيات الفكرية والفلسفية الغربية في دراسة قضايا المرأة

• إيمان شمس الدين[1]

الملخّص

إنّ فهم جذور نظرية المعرفة يغني الإنسان في التمييز بين المعارف وجذورها من جهة، ويثريه في فهم حقيقة كثير من المفاهيم والنظريات التي تتحول إلى ظواهر اجتماعية بعد الترويج لها بشكل يستهدف الإدراك والوعي، بل يصنعه. فالاشتراك اللفظي لكثير من المفاهيم لا يعني بالضرورة اشتراكًا في الدلالة، لذلك كانت نظرية المعرفة المنطلق لكل المعارف لأهميتها في تشكيل البنية الفكرية، وقدرتها على تشخيص الفروقات الجذرية لفهم طبيعة المعارف المطروحة على الساحة الخارجية.

ولعلّ من أهم المواضيع التي تتجلّى فيها أهمية المعرفة هو موضوع المرأة، هذا الموضوع الذي طالما كان موضعا قلقًا عبر التاريخ، لأهمية المرأة ومكانتها على مستوى الأسرة والمجتمع.

وتأتي هذه الدراسة في جزئها الأول لتوضح أهمية المعرفة ومدخليّتها في فهم الحركات النسويّة، وفهم الفروقات الجوهرية في البنية المفاهيمية والدلالية بين الغرب والشرق وخاصة الشرق الإسلامي، مع الأخذ في الحسبان تطور المنظور النسوي في الغرب والمؤثرات التي أدّت إلى ظهوره، والعوامل التي ساعدت في انتشاره والترويج له.

الكلمات المفتاحية: خلفيات، فكرية، فلسفية، غربية، قضايا، المرأة

المقدّمة

لا بد لنا بداية أن نفهم المرجعية المعرفية التي انطلقت منها مسارات التنظير والتقنين بحق المرأة في الغرب، هذه المعرفة توفر لنا المعيار الذي على أساسه ووفقه، انطلقت المعارف الغربية بشكل

---

١. مؤلفة وباحثة في الفكر الديني والسياسي، حائزة على ماجستير علم اجتماع سياسي. البريد الإلكتروني:

عام، والمتعلقة بالمرأة بشكل خاص. وبالطبع هناك تحولات بنيوية حدثت في الأسس المعرفية في الغرب، نتيجة احتكاك البشر مع واقعهم الخارجي الذي اصطدم في كثير من الأحيان، مع ما شكلوه من اعتقادات، إمّا بفعل بسط الكنيسة سلطتها المعرفية على أنماط التفكير، وبالتالي على المسارات العلمية، والقانونية، بل والتشريعية بهذا الصدد، أو بسبب الاستبداد الذي وجد في الكنيسة ملاذا آمنا له، يشكّل له المظلة الراعية والداعمة باسم الرب.

لذلك من المهم حتما فهم المرجعية ولو بشكل مختصر، وفهم التحوّلات التي وقعت فيها. وإنّه من المهم بمكان فهم السياقات المعرفية التي أنتجت كثيراً من المسلّمات المعرفية الخاصة بحق المرأة، وكيف تم شرعنتها كمسار حقوقي وقانوني في الفضاء الغربي الحكوماتي.

ففي الغرب كانت هناك صراعات تولّدت منها سياقات معرفية وتحولات بنيوية أنتجت هذا الشكل من منظومة الحقوق والقوانين بحق المرأة خاصة. أمّا في المشرق، هناك شَبَه ظاهري، وشُبْهَة بنيوية وقع فيها المثقف والحقوقي في تبني السياقات الغربية، وترقيعها في سياقات المشرق المعرفية، دون الالتفات إلى التباين الجنيني بينهما.

وهو ما يمكن تسميته اختلاف السياق والبصمة، فمن حيث السياق هناك عدم انطباق في السياقات المعرفية، حتى لو كان هناك شبه ظاهراتي. فالتجربة البشرية قد تتشابه في كثير من النواحي الظاهرية، لكنها كثيرا ما تختلف باختلاف البيئات الحاضنة فكريا، وعقديا، وفلسفيا، وبالتالي النتيجة تتبع أبخس المقدمات. فتكون البصمة كنتيجة لاختلاف السياق غير منطبقة. وحين محاولة الترقيع، ينتج لدينا فكر مشوه غير مستقيم، وتناقضات فكرية تؤثر على اتزان الفرد واستقراره الفكري والسلوكي، أو ما يسمى «السّويّة العقلية والفكرية»، أي اختلال جذري واضح في التوحيد العملي.

ومن هذه المقدمة تأتي ضرورة عمل إطلالة سريعة على الجذور المعرفية وانعكاسها على الاختلاف البنيوي، ومسارات التشريع والتقنين، والسياقات التي نشأت ضمنها منظومة الغرب الفكرية حول شخصية المرأة.

الفصل الأول

ما هي مصادر المعرفة التي يستقي منها الغرب معارفه، وما هي قيمة هذه المعارف؟ وما الفرق بينها وبين مصادر المعرفة في الفكر والفلسفة الإسلامية؟

كبداية منهجية للبحث، لابد لنا من الوقوف على المصطلحات ودلالاتها حتى يكون المنطلق منطلقا علميا منهجيا، وبوابة هذه الانطلاقة هي مفهوم المعرفة الذي هو محل البحث في الفصل الأول.

المعرفة:

يذكر صليبا في معجمه حول المعرفة: عَرَفَ الشيء أدركه بالحواس أو بغيرها[1]، والمعرفة إدراك الأشياء وتصورها، ولها عند القدماء عدة معاني:

١. منها إدراك الشيء بإحدى الحواس؛

٢. ومنها العلم مطلقا تصورا كان أو تصديقا؛

٣. ومنها إدراك البسيط، سواء كان تصورا للماهية أو تصديقا بأحوالها؛

٤. ومنها إدراك الجزئي سواء كان مفهوما جزئيا أو حكما جزئيا؛

٥. ومنها إدراك الجزئي عن دليل؛

٦. ومنها الإدراك الذي هو بعد الجهل[2].

تعتبر المعرفة السلاح الأول في الصفوف الأمامية التي على كل إنسان التسلح بها، لأن الإدراك ووعي الإدراك بالمحيط والذات والوظيفة يحدد سلوك الإنسان في محيطه وعلاقاته، بل يؤسِّس لمنظومة الحقوق والواجبات، ومنظومة القيم والمعايير والقوانين التي تنظم حياة الفرد والمجتمع في محيطه. هذا فضلا عن دورها وخاصة التاريخي منها في رصد السلوك الاجتماعي والفردي عبر التاريخ، وفهم دينامية المجتمعات، وتفاعلها مع الظروف المحيطة.

وكما هو معروف أن للمعارف مصادر تُسْتَقى منها، هذه المصادر كفيلة بفهم طبيعتها وقيمتها ومدى مطابقتها للواقع الخارجي، أي صدقها. وتكمن أهمية التركيز على المصادر والتحقق منها وتشخيص قيمتها في أنّها القاعدة التي تشكل بنية فكر الإنسان، وتحدد مسارات سلوكه، وهذا يدفعنا لسؤال إدراكها وكيفيتها ومنهجها، وفهم المنظومات المعرفية المُتَوَلّدة عنها، خاصة المنظومات الخاصة بموضوع البحث وهو المرأة.

يحتاج الإنسان للبحث ليجيب على مجموعة تساؤلات، قد تكون نتاج حراكه في محيطه أو نتاج ملابسات واقعه. وفي هذا السياق يسير الإنسان في عدة مسارات للإجابة عن تلك الأسئلة، فتتشكل لديه وفق هذه الإجابات معطيات وتصديقات، تتحول إلى أفكار ومعتقدات، تحدد سلوكه ومنهجه وما يعتقده، وتعيّن مساره في المحيط.

---

١. جميل صليبا، المعجم الفلسفي، ج٢، ص٣٩٣.

٢. المصدر نفسه.

فهو في مسيرته البحثية ينتقل من المجهول إلى المعلوم، ومن المعلوم إلى المعلوم، ثم من المعلوم إلى المجهول ليجيب عن تساؤلاته.

فالواقع الخارجي يطرح عليه تساؤلات عديدة يجهل إجاباتها، بل قد تكون تجاربه الخاصة تطرح عليه تساؤلات تتطلب بحثا للإجابة عنها. وهذه الإجابة يسافر خلالها الباحث ويكون سفره على عدة أوجه:

يبحث خلال ذاكرته المخزونة والمتراكمة عبر خبراته وأبحاثه السابقة، وعلومه ومعلوماته المتنوعة المكتسبة والموروثة، ويحاول من خلالها الإجابة عن السؤال. وقد يخضع خلال هذه الرحلة لتحيزاته الإدراكية[1] أو لمعتقداته الخاصة، أو لبيئته، ومحيطه، وعاداته، وتقاليده.

يحاول الباحث الخروج من بيئته الخاصة المعرفية، والتوسع في الإجابة خارج نطاق منظومته الفكرية الخاصة بعقيدته وبيئته وعاداته وتقاليده، غير أن هذا الخروج لا يعني الاستغناء عنها، بل هو خروج يراكم هذه الحصيلة، مع حصيلته الجديدة الناتجة عن البحث في إجابته عن التساؤلات. وأيضا هنا لا نضمن عدم وقوعنا في التحيزات، وتطويع الجديد لحساب القديم.

باحث يحاول الإجابة على تساؤلاته منطلقا من تعليق الأحكام الجزمية المسبقة، لأنّ لكل زمن تساؤلاته وإشكالياته في زمن التسارع المعلوماتي. وهذا لا يعني أبدا لفظه للثوابت المعرفية، ولا نكرانه لما تحصل عليه من معارف بالدليل القطعي، بل نعني محاولة البحث بأقل قدر من التحيز للوصول إلى أقرب جواب للواقع، والجواب بطريقة ترك التحيزات المسبقة أو ما هو أقرب للقيمة الصفرية، قد يعزز قناعات سابقة ومعطيات معرفية لديه، لأنه استند لمناهج جديدة وتسلح بالخروج من معتقداته الفكرية، وحاول تَرَصُّد الإجابة وفق معطيات واقعية، وقرأ الآراء المتنوعة حول التساؤل محل البحث. فتعدد الآراء وتنوعها هو مصداق لجمع العقول إلى عقله التي تمكن الباحث عن الحقيقة. رؤية المسألة محل البحث من عدة زوايا معرفية.

وهنا لا أنكر أنّ هناك من الباحثين من يبدأ مساره في الشكل الأول من البحث، لكن يتطور منهجيا وتتراكم علومه وآفاقه الفكرية ليصل إلى الشكل الثالث من الباحثين، ومنهم من يختصر طريقه في البحث ليكون من الشكل الثالث، وهكذا، ولا ننكر أن التجارب كمصدر من مصادر المعرفة تراكمها وتثريها، وقد تكون في مرحلة من مراحل الباحث عائقا منهجيا يشكل له تحيزا

---

١. هو الميل إلى إصدار أحكام وافتراضات نمطية، وغير موضوعية دون وعي تجاه موضوع ما، ويؤثر التحيز الإدراكي على إصدار أحكام تتسم بأنها غير محايدة وليست موضوعية، وغير صحيحة في كثير من الأحيان.

بذاته، وجدار صد، لذلك يجب أن تكون التجربة ملهمة من جهة، وكاشفة للجهل من جهة أخرى، ولكنها يجب ألا تشكل قطعا بذاتها إلا إذا رفدت بمصادر أخرى قطعية الدليل.

فكثير من الباحثين من يجعل من تجربته العلمية الخاصة، قطعا ويقينا منهجيا، يقطع به في طريقه البحثي والمنهجي نحو الحقيقة وهو ما لمسناه خاصة في أبحاث المرأة، وهو ما يترتب عليه تبعات منهجية وسلوكية من قبل من سيأتي بعده، ومن قبل من سيتبنى رأيه ويجعل منه منهجا عمليا تطبيقيا على مستوى الفرد أو المجتمع أو حتى الدولة والعالم، كما سنرى لاحقا.

فعلى سبيل المثال لا الحصر، خاض الغرب معركة طويلة في العصور الوسطى مع الكنيسة، وكان لفهم الكنيسة دورا بارزا في تشكيل البنية الفكرية للمجتمعات الغربية على مدار قرون، وترتب على هذه البنية صناعة أحداث ورؤى سلبت الكثيرين حيواتهم لمجرد الخروج عن مألوف ومشهور الكنيسة وفهمها للكتاب المقدس، حتى في مجال العلوم والطب والمنطق والفلسفة، كانت الكنيسة هي الناطق الرسمي لها.

ومسيرة الغرب العلمية مثلا والتي كانت كرد فعل على العصر الكنسي في القرون الوسطى، وتحولاتها في عصر التنوير، وما طرح من قبل كثير من الفلاسفة أثّر لاحقًا على بنية الدول الفكرية وعلاقتها مع الدين والطبيعة والإنسان، أي في الرؤية الكونية، وفي تشخيص مصادر المعرفة التي تدريجيا أخرت الدين والغيب والعقل من هذه المصادر، ووصلت بالغرب اليوم إلى التشيئ، تشيئ كل شيء حتى الإنسان، وأخضعت نُظُمها الأخلاقية للنسبية والنفعية، والتي تجلت في أزمة كورونا بشكل واضح، حينما تركت كبار السن ليواجهوا الموت دون أدنى مساعدة.

وهنا لا أعني أن كل نتاج الغرب نتاج سلبي، ولكن البنية الفلسفية قامت على أسس مادية جاءت نتيجة التسارع المعرفي الذي توّلد كرد فعل على كل ما هو ديني، وأقصت نتيجة ممارسات الكنيسة السلبية غالبا، الدين كمصدر تشريعي هام يمكن الاستفادة منه، ومن ثم تسارعت بشكل يتمثل فيه طغيان الإنسان وإعجابه بنفسه وإنجازاته حتى في نتائجها البحثية الفكرية والفلسفية حول الوجود والكون واللّه، هذا التسارع الشديد حتى في نمط الحياة، أفقدهم نقطة ارتكازية في المعارف، وهي وعي الذات، ومحاولة الخروج من هذه التجربة بالاستفادة الإيجابية منها دون تحيز.

ووعي الذات نقطة ارتكازية في الانطلاق لوعي المحيط، وفقدان هذا الوعي على ضوء التجربة المحيطة، ومحاولة فهم أسباب التجربة وتداعياتها وتمحيص نقاط ضعفها وقوتها، قد يفقد الباحث

اتزانه العقلي ويوقعه في التحيزات العميقة فكريًا، والتسارع أيضا يتمثل في من تأثر بالتجربة الغربية وانبهر بها، ولم يمارس التباطؤ في الفهم والإدراك، قبل أن يتبنى منتوجها العلمي، منطلقا من عقدة نفسية تمثلت في استبداد أنظمته السياسية، وتراجع المؤسسات الدينية غالبا في أداء دورها كما يجب، وفي تشابك الفقر مع الجهل مع الاستعمار، مما دفعه دفعا تحت ضغط الكولونيالية الثقافية إلى التسارع الفكري نحو الغرب. والمعارف لا يمكن أن تتحصل بالانبهار ولا بردود الفعل، ولا بالضغوط الخارجية، لأنّ أصل المعرفة الحقيقية يكمن في التباطؤ والتأمل والتفكر والتعقل الطويل، ورصد الأدلة من كافة مصادر المعرفة دون إقصاء مصدر حتى لو كان باعتقادي مصدرًا ضعيفًا.

ويعتبر يورغن هابرماس(١٩٢٩م)[١] على سبيل المثال من العلمانيين الذين نادوا بشكل عنيف لتحييد الدين عن الدولة في القرن الماضي، إلا أنّه مؤخرا بعد نقد وتقييم الحداثة، أي ما بعد الحداثة، وجد أنّ الكنيسة والمتدينين يمكنهم أن يقدموا رؤى تساعد في تقنين قوانين تخدم الإنسان والمجتمع، ولكونهم مكونا هاما من مكونات المجتمع فلهم الحق في هذه المشاركة.

وقد طرح «هابرماس» تساؤلاً مهمًا حول ذلك قائلا: هل السلطة السياسية ممكنة بعد استكمال القانون الوضعي، هذه السلطة التي لا تستند مشروعيتها لا من الدين ولا من أية ما بعد ميتافيزيقيا؟ ويكمل قائلا: «حتى وإن أقر المرء بهذه المشروعية، فإنّ الشك يبقى على المستوى الانفعالي ويكمن هذا الشك في التساؤل ما إذا كان في الإمكان تعزيز أسس الحياة المجتمعية المتعددة عن طريق خضوعها إلى خلفية معيارية متفق عليها شكليا في أحسن الأحوال، يعين خضوعها إلى نمط عيش معين. ويمكن القول حتى وإن تفهم اللائكية[٢] الثقافية والمجتمعية كصيرورة تعلم مزدوجة، يكون في حاجة لها أتباع تقاليد الأنوار والتعاليم الدينية على حد سواء للتفكير في حدود تخصصهما[٣].

---

١. يورغن هابرماس (بالألمانية: Jürgen Habermas) فيلسوف وعالم اجتماع ألماني معاصر (١٨-٠٦-١٩٢٩ دسلدورف -) يعتبر من أهم علماء الاجتماع والسياسة في عالمنا المعاصر. ولد في دوسلدورف، ألمانيا وما زال يعيش بألمانيا.يعد من أهم منظري مدرسة فرانكفورت النقدية له ازيد من خمسين مؤلفا يتحدث عن مواضيع عديدة في الفلسفة وعلم الاجتماع وهو صاحب نظرية الفعل التواصلي.

٢. اللائكية أو العلمانية الفرنسية، بالفرنسية laïcité (تنطق [la.isi'te])، هي مفهوم يُعَبِّرُ عن فصل الدين عن شؤون الحكومة والدولة وكذلك عدم تدخل الحكومة في الشؤون الدينية. تواجدت العلمانية في فترة مُبَكِّرَة من التاريخ الفرنسي المعاصر استنادًا إلى القانون الفرنسي لفصل الكنيسة عن الدولة عام ١٩٠٥م، وامتد تفسير العلمانية الفرنسية ليشمل المساواة في التعامل مع جميع الأديان، وأصبح التفسير أكثر تحديدًا في عام ٢٠٠٤م.

٣. يورغن هابرماس وجوزيف راتسنغر، جدلية العلمنة، العقل والدين، ص٤٦.

هذه المراجعة المهمة التي قام بها «يورغن هابرماس»، حول دور الدين والمتدينين في الحياة السياسية، وفي التضامن الاجتماعي وسن الدولة لقوانين خادمة لكل مكونات الدولة، هي مراجعة منهجية لتجربة طويلة في ظل دولة علمانية شاملة، وصل فيها إلى قناعة مهمة مؤخرًا أقر فيها بضرورة الاستفادة من الدين والمتدينين في الدولة.

فنتيجة التجربة الغربية الكنسية، انتقلت هذه التجربة بمفكري وفلاسفة الغرب على تقليص مصادر المعرفة، وإخضاعها في التقييم للتجربة الذاتية الناتجة عن التحيزات الإدراكية، لتصبح مصادر المعرفة تقتصر على مصدرين:

١. الحسّ.

٢. التجربة.

فكلّ ما هو خاضع للحس ومبضع التجربة وما ينتج عنه هو معرفة، وما هو خارج الحس والتجربة لا يعد من المعارف، علمًا أنّ هناك خط وصوت ضعيف في المدرسة العقلانية بدأ يعلو نوعا ما، لكنه غير مؤثر أمام السواد العلمي الأعظم الذي يهيمن على مسارات المعرفة ومناهجها وأداتها في المحافل الأكاديمية خاصة الوازنة منها.

بالتالي خرج عن دائرة المعارف الغربية مرجعية اللّه في التشريع والتقنين، ودور العقل في السير المنهجي في المعرفة الأقرب مطابقةً للواقع الخارجي. وهذا لم يأت بين ليلة وضحاها، بل هو نتاج مسارات ومخاضات فلسفية معرفية كانت تهيمن عليها غالبًا التحيّزات الإدراكية.

الغرب والرؤية الكونية:

رغم أنّ مصطلح الرؤية الكونية ظهر لأول مرة في كتاب كانط (١٧٢٤ - ١٨٠٤ م) نقد ملكة الحكم، باسم بديهيات العالم، والذي يرجع عملية تأمل العالم إلى الإحساسات، لكن هذا الاستعمال سرعان ما انتهى تحت نفوذ معنى جديد أعطى لتعبير [1] بواسطة الرومانسيين، وتحديدًا بواسطة شيلنغ الذي ذهب إلى أنّ هذا الاصطلاح لا يرجع مباشرةً إلى الملاحظة الحسيّة، بل إلى الوعي والمعرفة غير الحسيّة[2].

---

1. Weltanschauung

٢. أبو زيد، العلم والنظرة العربية إلى العالم، ص ٨١.

وقد شاع هذا المصطلح (الرؤية الكونية) في العقود الأخيرة في الكتابات التي تتعلق بالأسئلة الوجودية الكبرى حول الإنسان وعلاقاته بالكون واللّه والطبيعة، إلا أنّ دلالات هذا المصطلح ومفهومه قديمان، ومتجذران في الفكر الإسلامي والإنساني بشكل عام. فسؤال من أين، وفي أين، وإلى أين، ومن أكون، هي أسئلة صميميّة في الوجود الإنساني، ولعبت دورًا كبيرًا في النقاشات في المجتمعات الإسلامية بين العلماء والمفكرين، لكنها لم تكن تُطرح تحت عنوان الرؤية الكونية. والمراد من الرؤية ليس الإحساس وليست رؤية بصر، بل هي إدراك عقلي ومرتبطة ارتباطا وثيقا بمشكلة المعرفة. أما الكونية تشير إلى تساؤل الإنسان حول مبدأ وجود العالم.

الرؤية الكونية قد تكون:

١. رؤية كونية ماديّة.

٢. رؤية كونية إلهية.

ويؤمن الغرب بالرؤية الكونية المادية التي تعتبر أنّ الوجود يساوي المادة، أي أنّ الإنسان عبارة عن جسد مادي، ولا وجود لشيء آخر وراء الماديّات. بالتالي لا يوجد هناك هدف من خلق العالم ووجوده، ووفق هذه النظرة لا حاجة لوجود خالق للعالم، وإن اعترف بعضهم بوجوده فلا مدخليّة له في إدارة هذا الكون.

وانعكس هذا الفهم وهذا الاعتقاد الغربي للرؤية الكونية على فهم الأدوار والوظائف التي يتبناها الإنسان لنفسه في هذه الحياة.

فباتت النظرة للإنسان كجسد له بعد مادي، ودوره في هذه الحياة أيضا ذات أبعاد ماديّة، وهو ما انعكس على فهم طبيعة المرأة ووظيفتها، ودورها، وموقعها في هذا الوجود.

وهو ما يفترض نسقًا من القيم والمعارف، والسلوكيّات والمنهجيّات الحياتية والاجتماعية والسياسيّة لا دور فيها للّه تعالى في التّشريع والتّقنين.

وهذا التغييب أدى بدوره إلى قصور في التشريعات والتقنيات التي تنظم حياة ودور الفرد ومنها المرأة، وهو ما انعكس فيما بعد على دورها ووظيفتها وأبعاد هذا الدور والوظيفة في تقويض البنية الرئيسية والنواتيّة للمجتمع، وهي الأسرة. وطرح مشروع المساواة بين المرأة والرجل بشكل مطلق، دون النظر إلى الاختلافات الجوهرية بين الجنسين، ودون النظر إلى أنّ المساواة المطلقة ليست إلا وجها من وجوه الظّلم ولا العدالة.

الفلسفة الإسلامية والمعرفة:

في الفلسفة الإسلامية لم تُطرح نظرية المعرفة كبحث مستقل أيضًا، بمعنى أنّها لم تُطرح بعنوان نظرية المعرفة، وإنما كانت تناقش بعناوين أخرى كالعقل والنص، والحواس ومدخليتها في المعرفة كما في المنطق والفلسفة، ولكنها لم تُطرح تحت عنوان نظرية المعرفة إلا مؤخرا، إلا أن الأبحاث الفلسفية أيضا تناولت بعض أبحاث نظرية المعرفة بما يتناسب مع الجدل المعرفي والإشكاليات المعرفة آنذاك.

ولعل الفلاسفة المسلمون لم يقروا بحثا مستقلا في نظرية المعرفة، لمحورية دور العقل وثبات مكانته في الفلسفة الإسلامية.

وإثر دخول الأفكار والمذاهب والاتجاهات الغربية ذات الصلة بنظرية المعرفة إلى الدول الإسلامية، أدلى بعض المفكرين المسلمين بدلوه في بيان أطروحته في نظرية المعرفة كبحث مستقل، وليس كعلم جديد على الفكر والفلسفة الإسلامية، فأتيح مناخ جديد لهذا النوع من البحوث.

فأول من بادر لتنظيم بحوث مستقلة في نظرية المعرفة هو العلامة والفيلسوف السيد محمّد حسين الطباطبائي في كتابه أصول الفلسفة المذهب الواقعي.

فظهور إشكاليّات معرفية وجدليات معرفية حولها، كان يؤدي بطبيعة الحال إلى ظهور اهتمام في فرع من أفرع المعارف، ومع التقادم الزمني ومراكمة الإشكاليات والنظريات، تبلورت نظرية المعرفة كعلم مستقل، وظهر نتيجة ذلك مدارس عدة في الغرب وعند المسلمين حول نظرية المعرفة.

أهمية المعرفة:

تكمن أهمية المعرفة في أنّها:

١. تُشَكّل الأفكار؛

٢. تدير السّلوك في بعده الفردي والاجتماعي؛

٣. لها تأثير مباشر على وعي الإنسان وإدراكه؛

٤. لها تأثير كبير في الاعتقاد، وتغييره سلبًا أو إيجابًا.

ماهي مصادر المعرفة:

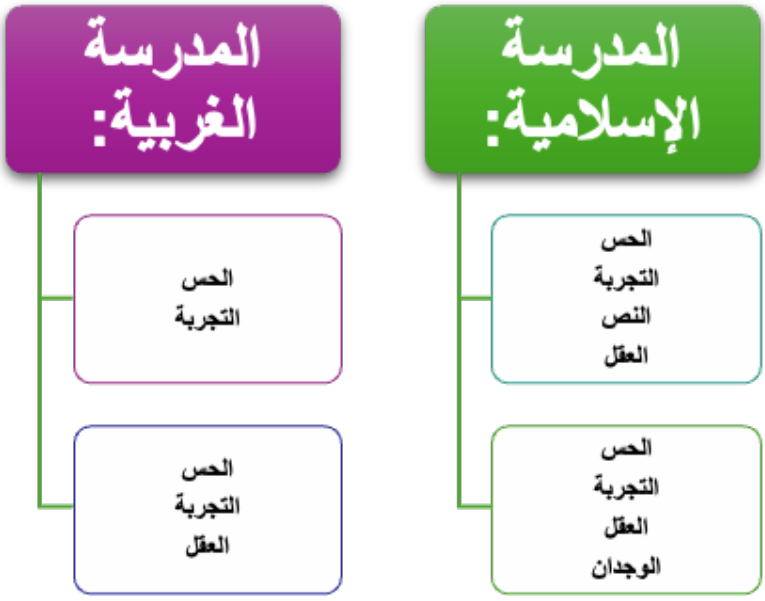

ما هي قيمة المعرفة:

قيمة المعرفة التي يكسبها الإنسان متعلقة بمنهج المعرفة الذي تبنّاه، لذلك كانت مصادر المعرفة ذات أهمية قصوى، لأنّها تمكننا فيما بعد كباحثين من فهم قيمة المعرفة الناتجة.

الربط بين المعرفة والقوة لفهم قيمة المعرفة النوعية وليست الكمّية، أي كَيْف المعرفة وليس كَمّها، وأعني بـ «كَيْفَ» المعرفة أي قيمة محتواها ومدى مطابقته للواقع والحقيقة.

المعرفة هي سبيل امتلاك القوة، والقوة من متطلبات تحقيق العدالة، فالمعرفة التي ترفع الجهل، وتدفع إلى التطور والنهضة تجعل من الأفراد والمجتمع قوة وعي قادرة على مواجهة الظلم لأنّها تدرك معنى الظلم الواقعي وكيفية تحققه.

وتكمن أهمية هذه المقدمة المعرفية في موضوع قضايا المرأة في:

مواجهة الإشكاليات المعرفية والمفاهيمية عبر الزمن، وأثرها في نشوء علوم جديدة وكيفية التفاعل مع هذه العلوم في الداخل الإسلامي منهجيا.

ضرورة الاطلاع على هذه النظرية التي شكّلت منظومة الفكر الأوروبي، والتي أثّرت بشكل

مباشر أو غير مباشر على الفلسفة الإسلامية والهوية الإسلامية.

ضرورة فهم طبيعة ومنطق المعرفة لتعلقها بتقرير المصير.

وخلال البحث سيتّضح لنا مدخلية هذا التأسيس المعرفي في ملف المرأة، وما طرأت عليه من تبدلات فكرية عميقة غيّرت من وظيفتها ودورها. وكيف أن أصالة عمومية الظلم الواقع على المرأة في كل الجغرافيا، كان منطلقا لتعميم الحلول والرؤى لرفع الظلم، دون الالتفات للاختلافات البنيوية فكريًا وجغرافيًا، والأخيرة تخضع لاختلاف الأعراف التي تعتبر في الشرع الإسلامي مؤثرا مهمًا في تشخيص الحكم الشرعي وفق قاعدة متبعة في الفقه.

الفصل الثاني

ـ ما هو المسار التطوري لقضايا المرأة في الغرب، وما هي المؤثرات الرئيسية في تبدل ماهية الرؤية حول المرأة ودورها ووظيفتها؟

ـ كيف لعبت الأفكار النسوية دورا هاما فيما يُسمّى بـ«تمحور المرأة حول الذات»، وانفصالها العضوي عن الأسرة والمجتمع؟

ـ ماهي الإشكاليّات المعرفية التي وقع فيها التنظير الفكري والفلسفي للمرأة، وخلفيات تلك الإشكاليات؟

ـ ما هو المسار التطوري لقضايا المرأة في الغرب، وما هي المؤثرات الرئيسية في تبدّل ماهية الرؤية حول المرأة ودورها ووظيفتها؟

هناك عوامل كثيرة كان لها دورٌ محوري في تبدّل واقع المرأة ووظيفتها في الغرب، رغم أنه من وجهة نظري أن النظرة المركزية في الفكر الغربي ما زالت على ركيزتها الأولى، لكن المصالح الرأسمالية اقتضت أن يتم السير في مشروع ما سُمّي «تحرير المرأة»، ليتم الاستفادة القصوى من كل عنصر بشري لصالح المشروع الرأسمالي والعولمة الرأسمالية.

فالمرأة في الغرب مرت بمراحل متعددة بعضها كان ظالما غير عادل في نواحٍ عدة، كرسته الرؤية الدينية لها، وبعضها أعطاها الأمل في الانتقال من حالة الانغلاق إلى حالة فهم حقيقتها وكينونتها، لكنه انتقل بها إلى مرحلة لاحقة أشد ظلما تحت عنوان التحرر ورفع الظلم.

المرأة في نظر المسيحية:

حال المرأة في المسيحية: وردت بعض النصوص التي تُحذّر منها ومن أهمها:

أ. قول القديس تونوليان: «إنها مدخل الشيطان إلى نفس الإنسان، ناقضة لنواميس اللّه».

ب. وقول القديس سوستام: «إنها شر لابد منه، وآفة مرغوب فيها، وخطر على الأسرة والبيت، ومصيبة مطلية مموّهة».

ج. وفي القرن الخامس الميلادي اجتمع مجمع مسكون للبحث في مسألة (هل المرأة مجرد جسم لا روح فيه)، وبعد البحث قرر المجمع المذكور (أنها خلو من الروح الناجية من عذاب جهنم ما عدا أم المسيح).

وفي رسالة بولس الرسول الأولى إلى أهل كورنثوس ١١:٩: «ولأن الرجل لم يُخْلَق مِنْ أَجْل المرأة، بل المرأة من أجل الرجل» (١ كو ٩: ١).

وبالطبع نحن أبدا لا ننكر وجود نصوص في الإنجيل تُكرّم المرأة الصالحة، وتحثّ على بر الأم وتبين مكانتها، ولكن لم نتطرق لهذا لأنه يُعدّ من المسلمات في جميع الأديان السماوية، بل حتى الفطرة الإنسانية والعقل الإنساني يستحسن هذه الأمور.

لذلك لم نقم بتسليط الضوء عليها لأن جل ما يهمنا في هذا البحث هو معرفة الرؤية الدينية للمرأة لكي نستطيع من خلالها استقراء دورها في الحياة، وتحديد العوائق التي أدت إلى إقصائها زمنا لا يستهان به.

يُقال الغرب تحرر من حكم الكنيسة الذي حكم في العصور الوسطى، وأنّ الحضارة الغربية المعاصرة تؤمن بالعلمانية التي فصلت الدين عن الدولة، ورؤيتها الكونية تعتمد الحس والتجربة منهاجا لها في سبل المعرفة.

ولكن الحقيقة مغايرة لما يدّعيه الغرب العلماني «إذ أن السلطة الدينية والسلطة السياسية توأمان لا ينفصل أحدهما عن الآخر. على الرغم مما يقال عن فصل الدين عن الدولة في الغرب، فإن الدين المسيحي يلعب دورا كبيرا في الأمور السياسية.

ففي عام ١٩٨٢ م كان البابا يوحنا بولس الثاني ثاني اثنين مع الرئيس الأمريكي الأسبق رونالد ريجان في اجتماع سري تقرر فيه التعاون الكامل بين القوات العسكرية الأمريكية والقوة الروحانية الفاتيكانية لإسقاط إمبراطورية الشيطان (أو الاتحاد السوفييتي أو الشيوعية بلغة رونالد ريجان). كان التحالف الأمريكي البابوي يخطط معا للقضاء على الشيوعية في العالم، وفي عام ١٩٨٩ استقبل

البابا في الفاتيكان جورباتشوف وأكمل مهمة القضاء على الاتحاد السوفييتي من داخل الكرملين»[1] أي أن الكنيسة مازالت تعتبر المرجع الروحي للسياسيين، بل توفر الغطاء الروحي لهم وتلعب دورا بارزا في عالم السياسة في الغرب المسيحي. لذلك نحن لا نستطيع التأكيد أن الكنيسة لم يعد لها دورا بارزا في الحياة السياسية وبالتالي تؤثر أيضا في توجه الغرب المسيحي ليولي المرأة سلطات سياسية في الدولة، وما يدلل على ذلك هو أن عدد النساء الأوروبيات اللواتي استطعن أن يصلن إلى مراكز القرار ضئيل جدا بل لا يكاد يذكر مقارنة مع أسبقية المرأة الأوروبية في الحياة السياسية، وفي أمريكا على سبيل المثال، الدولة التي قررت عولمة قيمها خاصة في ملف المرأة، لم يحدث أبدا أن نجحت امرأة في تولي مهام رئاسة أمريكا، رغم أن كل من هيلاري كلينتون و كامالا هاريس كانتا متقدمتين في استطلاعات الرأي، إلا أن أحد أهم أسباب هزيمتهما هو كونهما من النساء[2].

وما نريد أن نؤكد عليه هو النظرة للمرأة كإنسانة، وبالتالي التعامل معها في شتى حقوقها من هذا المنطلق، وليس من أي منطلق آخر بعيد عن النظرة الإنسانية. ويجب علينا ألا نحكم على أي عصر من العصور السابقة من خلال فهمنا الحالي، لأن البشرية منذ بدء الخليقة وهي في حالة تطور فكري وثقافي وعقلي مستمر، لذلك لا نستطيع أن نسقط فهمنا الحالي ونحكم من خلاله على تلك العصور لاختلاف السياقات المعرفية واختلاف الزمان والمكان ومعطيات الواقع.

---

١. د. نوال السعداوي، سلسلة مقالات في جريدة نور النسائية: بعنوان المرأة والدين والأخلاق.

٢. في تقرير للبي بي سي في ٢٤ أكتوبر ٢٠٢٤ ذكر أن: تشير الأرقام إلى أن أكثر من نصف الرؤساء الذين حكموا الولايات المتحدة خدموا قبل ذلك في إحدى غرفتي الكونغرس أو كلتيهما، لكن تمثيل النساء في أعلى مؤسسة تشريعية في البلاد يبقى متواضعا مقارنة بالرجال في نظر بعض الأمريكيين. وفي بداية ولاية الكونغرس الأمريكي الحالي عام ٢٠٢٣ بلغ عدد النساء اللاتي أدين اليمين في مجلس الشيوخ ٢٥ امرأة من أصل ١٠٠ مقعد، وهو أقل من الرقم القياسي الذي سجله المجلس في الكونغرس السابق والبالغ ٢٦ عضوة، وتبلغ نسبة حضور النساء في مجلس النواب ٢٨,٧٪ من أصل ٤٣٥ مقعدا. ويشير تقرير لمركز «بيو» للأبحاث إلى أنه رغم تزايد نسبة تمثيل النساء في الكونغرس فإن ٥٣٪ من الأمريكيين لا يزالون يعتقدون أن هناك عددا قليلا جدا من النساء في المناصب السياسية العليا بالولايات المتحدة، كما يرى كثيرون أن هناك عقبات كبيرة أمام المرشحات للوصول إلى هذه المناصب مقارنة بالرجال. يرى خبراء أن حقيقة عدم انتخاب امرأة من قبل في التاريخ الأمريكي لا تعكس عدم وجود دعم شعبي عام للمرشحات النساء، لكن هذه الفئة تواجه صعوبة تجاوز النظام الانتخابي المعقد الذي يفرض أن يحظى المرشح الفائز بأصوات أغلب أعضاء المجمع الانتخابي. في المقابل وعلى الرغم من أن العديد من الأمريكيين يعتقدون أن المرأة تستحق القدر نفسه من القيادة مثل الرجل، فإن التحيز على أساس نوع الجنس لا يزال قائمًا في بعض قطاعات المجتمع الأمريكي، مما يجعل من الصعب على المرأة الوصول إلى أعلى منصب في البلاد. وتشير بعض الدراسات الجامعية إلى أن الصور النمطية عن المرأة يمكن أن تضر بفرصها في انتخابها رئيسة، كما أن هناك نوعا آخر من التحيز قد يكون له دور وهو ما يسمى «بالتحيز العملي»، أو «التحيز النفعي»، والذي يحدث عندما لا يصوت الأشخاص لصالح مرشحة ما يفضلونها خوفا من صعوبة أو استحالة فوزها، فقط لأنهم يعتقدون أن الآخرين لن يدعموها.

المرأة في العصور الوسطى:

«شاركت المرأة في القرون الوسطى الرجل أشغاله في الحقل، والعناية بالحيوانات، بالإضافة إلى أشغال المنزل، ومع التنمية العمرانية، وظهور أشكال جديدة من العمل، ساعدت المرأة زوجها في مهن وفنون، إلى أن وصلت إلى النيابة عنه وتعويضه حسب الحالات. وكان الأب يلقن فنه لأولاده الذكور منهم والإناث على السواء. وفي القرن الثالث عشر، أصبحت المرأة لا تمارس فقط حرف الحياكة والنسيج، وإنما أيضا أصبحت تقوم بأعمال الدباغة ومعالجة الجلد والمعادن. وبشكل عام فإن الأجور التي كانت تتقاضاها النساء، كانت منخفضة عن تلك التي كان يتقاضاها الرجال، الأمر الذي أدى إلى إسهام المرأة في الحركات الثورية التي عرف المدن في القرون الوسطى وحدث في القرن الخامس عشر أن اتهم عمل المرأة بكونه السبب في البطالة التي يواجهها الرجال، وقد نتج عن ذلك أن منعت مختلف التشريعات الأوربية ممارسة النساء لأية مهنة. وهكذا مع نهاية القرن السادس عشر وحلول السابع عشر، كانت المرأة قد أقصيت نهائيا من الحياة المهنية.

وفي الجملة، إنّ عصر «المركنتيرية» (التجارية) كان يعني موت المرأة ككيان نشيط. فلما حل القرن الذهبي، وجد المرأة محبوسة في المنزل، وقد اقتصر دورها على تنشئة الأولاد، والقيام بأعمال البيت، ورعاية شؤون الزوج. أما على المستوى الفكري والثقافي، فقد حدث خلاف ما قد يتبادر إلى الذهن من إقصاء المرأة، حيث إنها في القرون الوسطى تمتعت بمساواة نسبية مع الرجل في المجال الثقافي، فعلى مستوى الطبقات الدنيا كان هناك غياب عام للتعليم بالنسبة للرجل كما للمرأة على حد سواء.

أما في المستويات الاجتماعية العليا، فقد عرفت تحركات اجتماعية نسائية انطلاقا من القرن السادس عشر طلبا بالحق في التعليم الذي كان مقصورا على الرجل، مثل ما حدث في «بوركوس» و «بلنثيا». في القرن الثامن عشر، وضع حد للتمييز بين الرجل والمرأة في الحق في التعليم. في هذا القرن الثامن عشر، مع التطور الذي عرفته الحياة العمرانية، أنشئت مدرسة للفتيات مثل الفتيان على الرغم من أن عدد الفتيات كان أقل من عدد الذكور. وأما بالنسبة للجامعات، فقد منعن من الالتحاق بها، باستثناء المدرسة الحرة «بسلونو» في إيطاليا، التي كانت تمنح شهادات في الطب النسائي منذ القرن العاشر. ولن يحدث هذا في المدن الأوربية الكبرى إلا في نهاية القرن الثالث عشر، حيث سمح للمرأة بممارسة الجراحة وطب الأنف والحنجرة وأمراض النساء. وقد اشتهرت القرون الوسطى بأساطير، سواء تعلقت بملاحقة الساحرات من طرف محاكم التفتيش، وكانت

العقوبات التي كن يتعرضن لها خلال القرن السابع وإلى حدود القرن الثالث عشر، تتلخص في استتابتهن أو فرض غرامات مادية عليهن»[1].

وحول وضع المرأة في القرون الوسطى شرح الكاتب الدانمركي[2] اتجاه الكنيسة الكاثوليكية نحو المرأة بقوله: خلال العصور الوسطى كانت العناية بالمرأة الأوربية محدودة جدا تبعا لاتجاه المذهب الكاثوليكي الذي كان يعد المرأة مخلوقا في المرتبة الثانية.

وفي فرنسا عقد اجتماع عام ٥٨٦م يبحث شأن المرأة وما إذا كانت تعد إنسانا أو لا تعد إنسانا؟ وبعد النقاش قرر المجتمعون أنّ المرأة إنسان، ولكنها مخلوقة لخدمة الرجل. وقد نصت المادة السابعة عشرة بعد المائتين من القانون الفرنسي على ما يلي:

«المرأة المتزوجة، حتى لو كان زواجها قائما على أساس الفصل بين ملكيتها وملكية زوجها لا يجوز لها:

أن تهب، ولا أن تنقل ملكيتها ولا أن ترهن، ولا أن تملك بعوض أو بغير عوض بدون اشتراك زوجها في العقد أو موافقته عليه موافقة كتابية».

وفي إنجلترا حرم هنري الثامن على المرأة الإنجليزية قراءة الكتاب المقدس، وظلت النساء حتى عام ١٨٥٠م غير معدودات من المواطنين، وظللن حتى عام ١٨٨٢م ليس لهن حقوق شخصية.

يقول المؤرخ فردريك هير: إنه لم يكن للمرأة في الغرب الأوروبي في العصور الوسطى أي حق في أي شيء، فالقانون كان خاص بالرجال، وحدهم، والرجل هو صاحب السلطة الوحيد في العائلة وفي المجتمع وفي الدولة، بل إن إحدى القواعد الثابتة في العصور الوسطى كانت woman's voice is not to be heard in public. هذا باستثناء حق واحد فقط هو الميراث، فقد كان من حقها أن ترث والدها أو زوجها.

على أن المؤرخة «بور»[3] توضح أن القانون الإنجليزي كان يعتبر المرأة النبيلة غير المتزوجة أو التي توفى عنها زوجها، شخصية متميزة عن العامة، فكان يهتم بحقوقها وواجباتها لدرجة المساواة بالرجل، فمن حقها حيازة الأرض الزراعية، وتحرير وصية أو عقد، ولها أن تقيم دعوى أمام القضاء أو ترفع

---

١. **موسوعة تاريخ النساء في الغرب** (Histoire des femmes en Occident)، بإشراف المؤرخان الشهيران **جورج دوبي** (Georges Duby) و**ميشيل بيرو** (Michelle Perrot)، المجلد الثاني، ٣٥٠ - ٤٢٠، المجلد الثالث، ١٢٠ - ١٨٠.

2. Wieth Kordsten

٣. إيلين بور أو باور: كانت أستاذة جامعية ومؤرخه ومُدرسه وكاتبه من المملكه المتحدة.عضوة في أكاديمية العصور الوسطى الأمريكانية.

عليها الدعاوى، لكن بمجرد زواجها فإن هذه الحقوق كلها تنسل من يديها ليستحوذ عليها الزوج.

وإذا كانت سيدة نبيلة كبيرة السن دون زوج فإنها تمنح نفوذًا وسلطة واسعة، وتصبح شخصية هامة ذات شأن كبير في المحيط الذي تعيش فيه. أما فيما يتعلق بحقوقها في الزواج، فإنه لم يكن للفتاة من الطبقة العليا في المجتمع أي رأي في اختيار شريك حياتها، إذ كانت المصالح المادية هي صاحبة الرأي الأول والأخير في هذا الأمر، وكان زواج المصلحة أمرًا شائعًا ومألوفًا في العصور الوسطى، ومثل هذه الزيجات كثيراً ما أملتها المصالح التي تتعلق بالأرض، وكانت عبارة «لا أدري أية عوائق تحول دون الزواج بين أصحاب الاقطاعات الكبيرة» هي العبارة التي استرشد بها كبار السادة الإقطاعيين للموافقة على زواج بناتهم، أو (قاصر) تحت وصاية أحدهم.

وكانت النظرة للمرأة في أوروبا القرون الوسطى كما لخصها ترتوليان[1] أحد قادة الفكر الأوروبي في القرون الأوروبية الوسطى «أنّها مدخل الشيطان إلى نفس الإنسان، وأنّها ناقضة لقانون اللّه، مشوهة لصورة اللّه».

وكانت الكنيسة ترعى الأسرة ضمن تعاليمها، فظلّت الأسرة مستقرّة ومحافظة على وظيفتها في تربية النشء. وهذا الاستقرار النّسبي انعكس على اتساع شبكة العلاقات الأسرية، إذ تمتد الأسرة لتشمل أقرباء الزوجين وغيرهم[2].

المرأة الأوروبية في العصر الحديث ودور الحركات النسوية في التمحور حول الذات، وما هي الإشكاليات المعرفية التي وقع فيها التنظير الفكري والفلسفي للمرأة، وخلفيات تلك الإشكاليات؟

وفي العصر الحديث عندما قامت الثورة الفرنسية التي ينظر إليها الأوروبيون على أنّها أم الثورات، وأم الحريات؛ حتى أصبحت محل فخر الدول الأوروبية المسيحية، فإنها اعتبرت المرأة إنسانًا قاصرًا لا تستغل بشؤونها إلى أن عدلت تلك القوانين لصالح المرأة وأخذت بعض الحقوق. عقد في فرنسا اجتماع سنة ١٥٨٦ م ليبحث شأن المرأة، وما إذا كانت تُعدُّ إنسانًا أو لا تُعدُّ إنسانًا. وبعد النقاش قرر المجتمعون أن المرأة إنسان، ولكنها مخلوقة لخدمة الرجل. وفي شباط عام ١٩٣٨ م،

---

١. ترتليان أو ترتليانوس (باللاتينية (Tertullianus) (نحو ١٦٠ إلى ٢٢٠ م) [٣] مؤلف أمازيغي مسيحي مبكر بونيقي، وأول من كتب كتابات مسيحية باللغة اللاتينية. كان مهمًا في الدفاع عن المسيحية ومعاداة الهرطقات. وقد أطلق على ترتليان «والد المسيحية اللاتينية»، و«مؤسس اللاهوت الغربي».

٢. خديجة الطيب بدر، الأسرة في الغرب، ص١٣٨-١٣٩.

صدر قانون يلغي القوانين التي كانت تمنع المرأة الفرنسية من بعض التصرفات المالية، وجاز لها ولأول مرة - في تاريخ المرأة الفرنسية - أن تفتح حسابًا جاريًا باسمها في المصارف. وفي إنكلترا بقيت النساء حتى السنة ١٨٥٠م غير معدودات من المواطنين، وظلت المرأة حتى سنة ١٨٨٢م وليس لها حقوق شخصية، فلا حق لها بالتملك. ولم تُسَوِّ جامعة أكسفورد بين الطالبات والطلاب في الحقوق (في الأندية واتحاد الطلبة) إلا بقرار صدر في ٢٦ تموز ١٩٦٤م.

«إن قضية المساواة بين الرجل والمرأة لم تأت عقب الثورة الصناعية وحاجة المصانع إلى أيدي عاملة من الجنسين وإنما ترجع بجذورها إلى الثورة الفرنسية ١٧٨٩ في ظل أجواء تبنتها الثورة عن الحرية والمساواة والإخاء.. حيث شعرت المرأة أنّها تعيش في ظلم حقيقي رسمت ملامحه الثقافة السائدة وطبيعة القوانين الجائرة، فطالبت بحقها في توسيع فرص التعليم للمرأة وتحسينها والمساواة في ذلك، والمساواة القانونية في العمل وتولى الوظائف الحكومية ورفعت عدة شعارات منها، إذا كان يحق للمرأة أن ترتقي منصة الإعدام فمن حقها أيضا أن ترتقي المنبر»[١].

وبمثل هذه الشعارات التي اجتاحت دول أوروبا وأمريكا في القرن الثامن عشر، انطلقت الحركة النسائية في أوروبا تطالب بعد أن نزلت إلى ميدان العمل وما صاحبه من تغيرات بتوفير دور للحضانة ورعاية الأطفال والحق في الأجر المتساوي وفي تشريعات تحمي النساء العاملات، وحق الملكية، الطلاق، وحق التعليم العالي وممارسة المهن الطبية وحق الانتخاب والترشيح.

وفي أمريكا عام ١٨٤٨ عقد في «سينيكا فولز» أول مؤتمر للنساء أعلنت فيه النساء المشاركات عن رغبتهن في تنظيم جهودهن كحركة مجتمعية تسعى للإصلاح الاجتماعي.

وشكلت المطالب الاجتماعية للمرأة أهم ملامح هذه المرحلة ومع هذا استمرت أوضاع المرأة على ما هي عليه وتعنتت الأنظمة الحكومية في الرد على المطالب الأنثوية حتى ولو كانت عادلة وحقّه، حتى بدايات القرن العشرين خاصة مع الحرب العالمية الأولى التي أدّت إلى زيادة حجم التواجد النسائي وبدأت كفة الحركات النسائية في الرجحان لصالحها.ومن هنا نجد أن المرأة الأوروبية أظهرت حراكا سياسيا واضحا وكان لها وجودا مؤثرا تجلى في الحربين الكونيتين الأولى والثانية ومارست مصداقا واضحا للمشاركة السياسية من خلال الضغط الشعبي لتحصيل حقوقها وبالتالي أحدثت تغييرا في مسيرتها وإن كانت هذا التغيير سار بشكل بطيء إلا أنّها استطاعت أن

١. المصدر موقع الهيئة العامة للاستعلامات المصرية https://sis.gov.eg

تحقق لها مكاسب ما كانت لتحلم بها بعد الظلم الذي مورس عليها في ظل الحكم الكنسي.

الفردانية والتمحور حول الذات:

يقول الدكتور علي وطفة[1] في محاولته لتعريف الفردانية:

ترمز الفردانية إلى واقع اجتماعي وثقافي يستطيع فيه الناس، بوصفهم أفرادا، اختيار طريقة حياتهم وسلوكهم وممارسة عقائدهم، كما ترمز إلى مجتمع يضمن فيه النظام الاجتماعي والقضائي حماية حقوق الناس بوصفهم أفرادا غير مكرهين على التضحية أو التنازل عن شيء يعتقدون به.

هناك فرق بين الفردانية والفرادة يتجلى في أنّ الأولى تدعو لأصالة الفرد في قبال المجتمع والدولة والجماعة يكون فيها الفرد هو محور الكون بطريقة تهدم فيها العلاقات المحيطة به، فلا يجد أن لأحد عليه حق، ولا عليه واجب اتجاه أحد غير ما يفرضه القانون عليه، بينما الثانية (الفرادة) تعتني بالفرد في بعده الحقوقي، ولكنها في ذات الوقت لا تنفي علاقاته وما يترتب على هذه العلاقات من واجبات وحقوق، كعلاقته بالمجتمع وعلاقته بالدولة وعلاقته بالأسرة والمجتمع، لكنها تحترم وجوده وشخصيته الذاتية، ويكون له الحق في التشخيص المستقل عن الجامعة والمجتمع، والتحليل واتخاذ المواقف التي تتوافق وشخصيته بحيث لا تؤثر علي مجتمعه ولا تضر بالمصالح العامّة.

والفردانية هي موقف أخلاقي وفلسفة سياسية، ونظرة اجتماعية تؤكد على القيمة المعنوية للفرد. وتدعو إلى ممارسة أهداف الفرد ورغباته لتكون قيمه مستقلة ومعتمدا على نفسه. وتعتبر الفردانية أنّ الدفاع عن مصالح الفرد مسألة جذرية يجب أن تتحقق فوق اعتبارات الدولة والجماعات، في حين يعارضون أي تدخل خارجي على مصلحة الفرد من قبل المجتمع أو المؤسسات مثل الحكومة. وغالبا ما تتناقض الفردانية والديكتاتورية أو الجماعية.

مثلا دعوات تقديم النفس على كل شيء، والاعتناء بها فوق كل شيء، والتركيز على سعادتها قبل أي شيء، ككوني أنت، وأنا الأول وغيرها من العناوين التي تدور في فلك الأنا والذات وتقدم مفاهيم مادية تشخص حاجات هذه الأنا، هي من ذات ذلك الأصل «أصالة الفرد».

هذا فضلا عن التركيز على حقوق الفرد دون التأسيس لمنظومة حقوق وواجبات تأخذ بالحسبان

---

١. باحث وأكاديمي سوري، أستاذ علم الاجتماع التربوي بجامعة الكويت، رئيس تحرير مجلة نقد وتنوير، عضو اتحاد الكتاب العرب، له العديد من المؤلفات، مجموعة من الترجمات ومجموعة من الأبحاث العلمية المحكمة.

شبكة العلاقات الوظيفية والتفاعلية المتعلقة في الفرد، سواء تلك الطبيعية الفطرية أو الاعتبارية النظمية.

ومثال ذلك الحرية كحق أصيل للفرد، فهي فضلا عن كونها حق طبيعي فطري تكويني، إلا أننا لا نستطيع فصلها كحق فردي عن دائرة المجتمع، وعن دائرة النظم والقانون.

فالفرد يولد وله بعدين حقيقي وحقوقي، فالأول متعلق به كذات وكشخصية حقيقية لها مجموعة حقوق وعليها مجموعة واجبات، كون لا يخلو حق من واجب متلازم معه، والثاني عبارة عن مجموعة العلاقات والارتباطات التي يرتبط فيها بعد ولادته بشكل حقيقي أو كفرد من أفراد المجتمع بشكل اعتباري، ويترتب عليها مجموعة حقوق له ومجموعة واجبات عليه.

هذا التوازن بين الحق والواجب وبين الحقوق الفردية والاجتماعية لا يلغي الفرد لكنه يرسم له شبكة علاقاته وحدودها الحقوقية والقانونية التي تعتبر حاجة ضرورية للنظم والتطوير، بل حاجة لازمة لخلق جو تفاعلي يرتكز على التنافس التصاعدي المتوازي لا التنافس التصادمي المتقاطع، فالأول يُفجّر طاقات الفرد والمجتمع، والثاني يدخلها في صراعات قاتلة وهدامة.

فالتوازن هو بين بناء الذات والاهتمام بها من حيث النوع والكم والمعنى والمادة، مع ضرورة إهمال الأنا الفرعونية، بل محاربتها، وبين الاندماج بالمجتمع والتفاعل والانفعال معه في التغيير والتطوير وخدمة الإنسانية.

وقد أسست الفردانية كمنظور فلسفي أخلاقي في الغرب، لكثير من الأفكار النسوية المتطرفة، خاصة مع تزايد تناقض شعارات النسوية، مع واقع المرأة الغربي، سواء الأسري، الاجتماعي، السياسي، الاقتصادي والحقوقي، وكان ذلك أحد منطلقات النسوية الراديكالية في الغرب.

ظهور النسوية الراديكالية:

في مراحلها الأولية، لم تكن النسوية الأمريكية الحديثة معادية للزواج؛ ولكن في أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات، ظهرت موجة من الحركة النسوية الراديكالية التي كانت معادية بشكل علني لمؤسسة الزواج نفسها. في كتيبهما المؤثر لعام ١٩٦٨ «نحو حركة تحرير المرأة»، على سبيل المثال، أعلنت بيفرلي جونز وجوديث براون: «تعرف المرأة المتزوجة أنّ الحب، في أفضل حالاته، مكافأة غير كافية لتراثها غير الضروري والغريب من القمع». في عام ١٩٦٩، أعلنت أستاذة علم الاجتماع بجامعة شيكاغو مارلين ديكسون: «إن مؤسسة الزواج هي الوسيلة الرئيسية لإدامة اضطهاد المرأة؛ ومن خلال دور الزوجة يتم الحفاظ على إخضاع المرأة».

في عام ١٩٧٠، أشار المؤلف روبن مورغان إلى الزواج بأنه «ممارسة تشبه العبودية. لا يمكننا تدمير أوجه عدم المساواة بين الرجال والنساء حتى ندمر الزواج.» في عام ١٩٧١، أصدرت النسويات الراديكالية في مينيسوتا هيلين سولينغر ونانسي ليمان بيانا أعلن: «لقد باع لنا المجتمع الذكوري فكرة الزواج. الآن نعلم أن المؤسسة هي التي خذلتنا ويجب أن نعمل على تدميرها....» في عام ١٩٨١، أعلنت المؤلفة فيفيان غورنيك، الأستاذة الدائمة في جامعة أريزونا، أن «اختيار الخدمة والحماية والتخطيط نحو أن تكون صانع أسرة هو خيار لا ينبغي أن يكون كذلك. قلب النسوية الراديكالية هو تغيير ذلك[١]».

ولكن أين وصلت المرأة الأوروبية بعد إعلائها شعار التحرر ومطالبتها بحقوقها والمساواة بين الجنسين؟

يقول الكاتب والمفكر مروة أحمد إبراهيم عن وضع المرأة في الغرب الحديث ويكفي أن نشير إلى أن إحدى السيدات الأمريكيات في ١٩٨٦ م قد ألفت كتابا أسمته (حياة مهانة: أسطورة تحرير المرأة) واعتمدت في كتابها على إحصائيات دقيقة، حيث أكّدت أن الأجر (الراتب الشهري) للمرأة في أمريكا لا يزيد على نسبة ٦٤٪ من أجر الرجل عن العمل المؤدى نفسه، وفي السويد لا تبلغ النسبة إلا ٨١٪ فقط، أما عن حوادث الاغتصاب التي نتجت عن حرية المرأة المزعومة، فقد سجلت التقارير أن نسبة إمكان اغتصاب الأنثى في أمريكا من ١ : ٥، والتقديرات المحافظة من ١ : ٧، أي أنه على أفضل تقدير فإن واحدة من كل سبع نساء يتعرضن للاغتصاب في أمريكا.

وفي صحيفة الغارديان البريطانية كتب فيكرام دود بتاريخ ٢٣ تموز ٢٠٢٤ م، مقالا عن العنف ضد النساء قائلا ما ملخصه:

حذَّر رؤساءُ الشرطة من أنَّ عنف الرجال على النساء وباء خطير جدًّا، يَصَّعَد إلى «حالة طوارئ وطنية»، حيث يصل عدد الضحايا زُهاء مليوني امرأة وبنت كل سنة؛ إذ تقع واحدة من كل (١٢) امرأة في إنجلترا وويلز ضحية لإحدى جرائم العنف، بما في ذلك المطاردة، والتحرش، والاغتصاب، والعنف المنزلي، مع زيادة عدد الجرائم المسجلة بنسبة (٣٧٪) في السنين الخمس الماضية، وصغر أعمار الجناة. كشف مجلس رؤساء الشرطة الوطني عن هذه الأرقام، في تقويمه الوطني الأول، لحجم العنف على النساء والبنات، الذي أصدره يوم الثلاثاء (٢٣ تموز).

---

١. موقع مؤسسة التراث بالإنكليزية

https://www.heritage.org/welfare/report/why-congress-should-ignore-radical-feminist-opposition-marriage

ذُكِر في التقويم: «نقوِّم أنَّ واحدة من كل (١٢) امرأة في إنجلترا وويلز؛ في الأقل، هي ضحية لجرائم العنف على النساء والبنات كل سنة؛ أي: (٢٠٠٠٠٠٠) مليوني ضحية كل سنة، وأنَّ واحدًا من كل (٢٠) ذكرًا بالغًا في البلدين، سيكون مرتكبًا إحدى جرائم العنف على النساء والبنات كل سنة؛ أي: زُهاء (٢٣٠٠٠٠٠) مليونين وثلاثمئة ألف مُعتدٍ، مع أنَّ هذه تقويمات متحفظة، لأننا نعلم أنَّ كثيراً من الضحايا لا يُخبِرن عن الجرائم، ونحن الشرطة؛ لا نرى عادة سوى قمة جبل الجليد فحسب».

ذُكِر في تقويم مجلس رؤساء الشرطة الوطني كذلك، «أنَّ واحدة من كل ست جرائم قتل في إنجلترا وويلز، مرتبطة بالعنف المنزلي، وأنَّ ما نسبته (٢٠٪) من مجمل الجرائم المسجلة لدى الشرطة؛ تُعَدُّ جرائم عنف على النساء والبنات»، وذُكِر في التقويم أنَّ العدد الحقيقي الإجمالي؛ يمكن أن يصل إلى ضعف هذا العدد.

زادت حالات العنف المسجلة على النساء والبنات بنسبة (٣٧٪)، في السنين بين: (٢٠١٨ - ٢٠٢٣)، ووصل العدد الآن إلى (٣٠٠٠) اعتداء في اليوم، وأصبح المعتدون من ذوي الأعمار الأقل؛ ما بدد الآمال في أن ينخفض مستوى العنف على النساء والبنات مع مرور الزمن، وزادت حالات تحرش النكاح واعتداء الاغتصاب... على الأطفال واستغلالهم في ممارسة الفاحشة؛ بنسبة تربو على (٤٠٠٪)، في السنين بين: (٢٠١٣ - ٢٠٢٢)، كما زادت في الوقت نفسه، الجرائم التي ارتكبها الأبناء القاصرون بنسبة (٥٥,٦٪) من إجمالي جرائم العنف على النساء والبنات، حيث بلغ متوسط أعمار الضحايا (١٣) عامًا، وبلغ متوسط أعمار المعتدين (١٥) سنة.

قالت لويزا رولف (مساعدة مفوض شرطة لندن)، إنَّ العدد الحقيقي للضحايا ربما يكون أكبر مما أُعلِن؛ لأن كثيراً من الجرائم لا يُخبَرُ عنها، وقالت رولف: «أظن أنَّ العدد أكبر من ذلك، أظن أنَّ العدد أربع ملايين أقرب للواقع»، وقالت جيس فيليبس (وزيرة الظل لشؤون العنف المنزلي والسلامة): «إنَّ حجم العنف على النساء والبنات في بلادنا لا يطاق، وستتعامل هذه الحكومة معه على أنه حالة طوارئ وطنية؛ كما هو حقًّا».

نظرية التشيّء الجنسي:

تفترض نظرية التشيء (فريدريكسون وروبرتس، ١٩٩٧) أن العديد من النساء يتم تشييئهن جنسيًا ومعاملتهن كأشياء يُنظر إليها من حيث فائدتها للآخرين. يحدث التشيء الجنسي عندما يتم تسليط الضوء على جسم المرأة أو أجزاء منه وفصله عن كونها شخصًا، ويتم اعتبارها في المقام الأول كهدف مادي للرغبة الجنسية للرجال (بارتكي، ١٩٩٠). تشير نظرية التشييء إلى أن التشييء

الجنسي للنساء من المحتمل أن يسهم في مشاكل الصحة النفسية التي تؤثر بشكل غير متناسب على النساء (مثل اضطرابات الأكل والاكتئاب والخلل الجنسي) من خلال مسارين رئيسيين. المسار الأول مباشر وظاهر ويتضمن تجارب التشييء الجنسي. المسار الثاني غير مباشر ودقيق ويتضمن استيعاب النساء لتجارب التشييء الجنسي أو التشييء الذاتي (فريدريكسون وروبرتس، ١٩٩).

أكد فريدريكسون وروبرتس (١٩٩٧) أن النساء يستوعبن هذه النظرة الخارجية بدرجات متفاوتة ويبدأن في التشييء الذاتي عن طريق معاملة أنفسهن كأشياء يتم النظر إليها وتقييمها بناءً على المظهر. يظهر التشييء الذاتي في وضع أهمية أكبر على سمات المظهر (بدلاً من السمات القائمة على الكفاءة) وفي مدى مراقبة المرأة لمظهرها وتجربتها لجسدها بناءً على كيف يبدو (ماكينلي وهايد، ١٩٩٦؛ نول وفريدريكسون، ١٩٩٨). كما تفترض نظرية التشييء وجود نموذج وسطي يمكن أن يفسر كيف يؤدي التشييء الذاتي إلى المخاطر النفسية للمرأة من خلال النتائج النفسية السلبية. وبشكل أكثر تحديدًا، افترض فريدريكسون وروبرتس (١٩٩٧) أن التشييء الذاتي يمكن أن يزيد من قلق النساء حول المظهر الجسدي (أي الخوف من الوقت والطريقة التي سيتم بها النظر إلى جسدهن وتقييمه)؛ ويقلل من الفرص لحالات التحفيز القصوى أو الشعور بالانسيابية؛ ويقلل من الوعي بالإحساسات الجسدية الداخلية (مثل الجوع والإثارة الجنسية وانقباضات المعدة)؛ ويزيد من فرص النساء للشعور بالخجل الجسدي (أي العاطفة الناتجة عن القياس)[١].

بالنظر إلى تجارب النساء الشخصية، تشير الأبحاث إلى أن التعرض للموضوعية الجنسية هو حدث منتظم للعديد من النساء في الولايات المتحدة. على سبيل المثال، في سلسلة من دراسات اليومية، وجدت سويم وزملاؤها (سويم، كوهين، وهيرز، ١٩٩٨؛ سويم، هيرز، كوهين، وفيرجسون، ٢٠٠١) أن ٩٤٪ من الطالبات الجامعيات أبلغن عن تعرضهن لتعليقات وسلوكيات جنسية مزعجة وغير مرغوبة على الأقل مرة واحدة خلال فصل دراسي، وأن النساء أبلغن عن تجارب موضوعية جنسية أكثر من الرجال، وظهرت الموضوعية الجنسية كعامل فريد من التجارب اليومية للتمييز الجنسي. كما وجد باحثون آخرون أن تجارب الموضوعية الجنسية شائعة بين عينات أخرى من النساء (هيل وفischer، ٢٠٠٨؛ كوزي وتيلكا، ٢٠٠٦؛ كوزي وآخرون، ٢٠٠٧؛ مرادي، ديركس، وماتيسون، ٢٠٠٥). تم الإبلاغ عن مستويات مماثلة من التجارب الشخصية للموضوعية الجنسية

---

١. داون سيمانسكي، التشيؤ الجنسي، مقالة على الرابط https://www.apa.org/education-career/ce/sexual-objectification.pdf

من قبل النساء البيضاوات والأقليات العرقية/الإثنية (لمراجعة، انظر مرادي وهوانغ، ٢٠٠٨)، وكذلك النساء المغايرات والجنسيات الأقليات (هيل وفـischer، ٢٠٠٨؛ كوزي وآخرون، ٢٠٠٧). بالإضافة إلى ذلك، تم ربط تجارب النساء المبلغ عنها ذاتيًا للموضوعية الجنسية بنتائج نفسية سلبية، بما في ذلك الموضوعية الذاتية، والمراقبة الجسدية المعتادة، والخجل الجسدي، واستبطان المثالية النحيفة، وانخفاض الوعي الداخلي، واضطرابات الأكل لدى كل من النساء المثليات والمغايرات جنسيًا (هيل والفـischer، ٢٠٠٨؛ كوزي وتيلكا، ٢٠٠٦؛ كوزي وآخرون، ٢٠٠٧؛ مرادي، ديركس، وماتيسون، ٢٠٠٥)[١].

وهنا يتضح لنا أن التقدم الذي أنجزته المرأة الغربية في أوروبا الحديثة هو تقدم مادي ظاهراتي مفرغ من بعده المعنوي والإنساني، ومتمركزا حول البعد الجنسي الأنثوي الذي يتم الاستفادة منه وتوظيفه في النظام الرأسمالي الذي أبعد المرأة عن دورها الحقيقي، وأدخلها في عالم المساواة مع الرجل، رغم أنها تختلف عنه في تركيبتها السيكولوجية والبيولوجية كما أثبتت الدراسات الحديثة، فالأساس في العلاقة بين الرجل والمرأة هي العدالة وليست المساواة.

ولكن لماذا فشلت المرأة الغربية رغم أنّها تحررت من الحكم الأبوي والتسلطي، وأصبحت شريكة حقيقية في الدخل القومي الذي يؤثر بشكل إيجابي وكبير على السياسة العامة للدولة؟

بإطلالة على الإيديولوجية الغربية والرؤية الكونية التي تعتمدها في نظرية المعرفة والتي هي الأساس في الفروقات والجدل الفكري العام في العالم ككل، نجد أن لنظرية المعرفة مدخلية بنيوية كما أشرنا سابقا صناعة الأفكار والسلوك الإنساني، وفي الفكر الغربي تعتمد كما أشرنا علي الحس التجربة كمصادر للمعرفة، يكون فيها الحس هو المصدر الرئيسي للمعرفة الإنسانية على مستوى التصور وتكون فيها التجربة على مستوى التصديق، وانطلقت نحو رسم مشروعها الفكري والسياسي ورؤيتها الكونية لتنتهي إلى إيديولوجيا اعتمدتها في منظومتها السياسية ضمن ثالوث (الديمقراطية – الليبرالية - الرأسمالية) مثل الأول نظام الحكم والثاني اعتمد الفرد كأساس للمجتمع، أي آمن بأصالة الفرد والثالث النظام الاقتصادي. ولعل ما حرك المجتمع الإنساني نحو التفكير في وضع نظام معرفي ينطلق منه ليحدد إيديولوجيته في هذه الحياة المترامية الأطراف هو السؤال الذي يطرح نفسه: ما هو النظام الذي يصلح للإنسانية وتسعد به في حياتها الاجتماعية؟

---

١. داون سيمانسكي، التشيؤ الجنسي، مقالة على الرابط:

https://www.apa.org/education-career/ce/sexual-objectification.pdf

وتصدى الغرب للإجابة عن هذا السؤال بعد مروره في تجربة الحكم الكنسي الذي قمع الحريات وأنشأ محاكم التفتيش التي تعتبر وصمة عار في جبين العصور الوسطى، لذلك كانت هناك ثورة غربية على كل ما هو ديني، وكانت الثورة كنتاج و ردة فعل لما مارسته الكنيسة على المجتمع الغربي فانطلقت الثورة وتبنت إيديولوجية «أطاحت بلون من الظلم في الحياة الاقتصادية وبالحكم الديكتاتوري في الحياة السياسية وبجمود الكنيسة وما إليها في الحياة الفكرية، وهيأ مقاليد الحكم والنفوذ لفئة حاكمة جديدة حلت محل السابقين وقامت بنفس دورهم الاجتماعي في أسلوب جديد»[1].

وكان النظام الجديد هو النظام الديمقراطي الرأسمالي والذي قام- كما يقول الشهيد محمّد باقر الصدر- على الإيمان بالفرد إيمانا لا حد له، وبأنّ مصالحه الخاصة بنفسها تكفل -بصورة طبيعية - مصلحة المجتمع في مختلف الميادين وأنّ فكرة الدولة إنما تستهدف حماية الأفراد ومصالحهم الخاصة، فلا يجوز لها أن تتعدى حدود هذا الهدف في نشاطها ومجالات عملها.

ويتلخص النظام الديمقراطي الرأسمالي: في إعلان الحريات الأربع: السياسية، والاقتصادية، والفكرية، والشخصية.

ومن وجهة نظري أرى أنّ العالم اتجه نحو الرأسمالية الاقتصادية والتي نعتبرها البوابة التي من خلالها سيطرت القوى الكبرى على العالم وأصبحت الحريات الأخرى فروع لا أصالة لها في المنظومة الغربية الجديدة. لذلك قامت هذه القوى بتسخير كل الطاقات البشرية من الرجال والنساء في عملية الإنتاج.

ولعلّ الاطلاع على ما يحدث حاليًا في الغرب من حراك سياسي- حقوقي- اجتماعي نسائي يدلّل على مدى معاناة المرأة الغربية وعدم وصولها إلى الكمال الذي حلمت به بعد الثورة الغربية على الكنيسة، وبعد عزل كل ما هو ديني عن الحياة العامة للإنسان الغربي، «فالروائية الإنجليزية فرجينيا وولف (١٩٤١) والأديبة الفرنسية سيمون دي بوفوار (١٩٨٦)، عالجتا قضايا المرأة وهمومها، وعاشتا مع آلامها وتطلّعاتها، وتحدّثتا عن إيجاد الطرق الكفيلة بمعالجة الضمير الإنساني ومشكلات الزواج، والسعي نحو الحطّ من الآخر، والدعوة بشكل صريح إلى المساواة بين المرأة والرجل، فضلا عن إتاحة الخيارات المناسبة والرئيسة للمرأة والتي يجب أن تتصف –

١. محمد باقر الصدر، المدرسة الإسلامية، ص١٦.

حسب دعوتهما- بالخيارات نفسها المتاحة للرجل، وبشكل مستقل عن التحيز الجنسي أو العرقي. وقد أكدت دي بوفوار- في إطار دعوتها إلى تحرير المرأة ومساواتها بالرجل- على إلغاء الدعوة إلى (الأنوثة السرمدية[1]) التي تشير إلى المعنى المتوارث عن المرأة.[2] والحقيقة العلمية تؤكد على موضوعية أطروحات وولف ودي بوفوار القاضية بمنح الفرصة للمرأة كي تثبت وجودها وإتاحة المجال لبناء الحضارة بوساطة المشاركة الفاعلة بين الرجل والمرأة، من دون الجنوح إلى فنتازيا تقر بوجود مجتمع رجولي بلا أنثى، أو وجود مجتمع أنثوي بلا رجل، لذلك فالعلاقة الضرورية الواجب توفرها هي علاقة تفاعلية تكاملية وليست علاقة هيمنة أو اتحاد مفتعل»[3].

وقد أشار برنادشو إلى أن وطأة النظام الرأسمالي كانت أشد وأقسى على المرأة منها على الرجل في بعض النواحي، لا سيما الاجتماعية والسياسية[4].

وقد ذكر الرويلي أنّ المتتبّع للفكر الغربي يدرك أنه فكر استعبد الأنثى، وبنى على ذلك مسيرة المعرفة القائمة على الذكور، المؤهلة للقيام بالمسالك المعرفية من دون تأثير عاطفي غير موضوعي. وقد تسنى لتلك المسيرة الكبيرة الخلط بين مفهوم الجنوسة وبين مفهوم التكوين الجنسي للإنسان، فالمفهوم الأول يقابل[5] وهو مفهوم اجتماعي نفسي، والمفهوم الثاني يقابل[6] وهو مفهوم وجودي بيولوجي، وأدّى هذا الخلط إلى الاشتباك مع القضايا السياسية وقضايا البناء الاجتماعي، ومفاهيم اجتماعية أخرى وقد قصدت مباحث الجنوسة لإزاحة الأسباب الكامنة وراء الخلط السابق[7].

ورغم قيام ثورة المثقف الغربي وما ادّعاه الرجل المثقف الغربي عن إيمانه بضرورة تحرير المرأة

---

1. Eternal Feminine

٢. الموسوعة البريطانية:

https://www.britannica.com/explore/100women/profiles/simone-de-beauvoir#:~:text=Simone%20de%20Beauvoir%2C%20in%20full,Temps%20modernes%2C%20a%20monthly%20review.

٣. محمّد سالم سعد اللّه، الأسس الفلسفية لنقد ما بعد البنيوية، ص ١٨٠.

٤. برنارد شو، دليل المرأة الذكية إلى الاشتراكية والرأسمالية والسوفييتية والفاشية، ص٣٥٢.

5. Gender

6. Sex

7. Al- Ruwaili, A life: journal of comparative Peotics, No 8,1988. pp. 98-99.

الغربية من استبداد الكنيسة، وإعطائها حقوقها ومساواتها بالرجل، إلا أنّ كلمات بعض المفكرين الغربيين بعد الثورة لا تدل أبدا على حقيقة هذا الإيمان، أو حتى العمل بهذا الشعار، وأن تحرير المرأة ظل شعارًا ومازال شعارا لم ينزل إلى الآن إلى مستوى التطبيق الفعلي والعملي.

فعلى سبيل المثال لا الحصر، يعتبر «رامان سلدن» أن الرجل هو الأحق في تمثيل الإنسان وليس المرأة وحدد خمسة بؤر للاختلاف الجنسي: (علم الحياة، البيولوجي، الخبرة، الخطاب اللاوعي، الظروف الاجتماعية والاقتصادية) وقد حققت الرجولة هيمنة كاملة على خط سير هذه البؤر على حد قول سلدان[1].

لذلك نجد أنّ الحضارة الغربية رغم تقدمها المادي إلا أنها لم تقدم شيئًا جديدًا للمرأة على المستوى الإنساني بل بالعكس، فالممارسات التعسفية الناتجة عن التمييز الجنسي وعدم الأخذ بمقياس الكفاءة والإبداع كمعايير أولية للتعامل مع الإنسان لا لكونه ذكرا أو أنثى بل لكونه إنسانًا يتميز بإبداعات وكفاءة عالية أهلته للتميز، فإن ذلك أدّى إلى ظهور حركات نسائية ذات فاعلية كبيرة تحت عنوان النقد النسوي[2] وهو من وجهة نظري رد فعل منعكس للممارسات العنصرية ضد المرأة في المجتمع الغربي، وكان الإفراط سمة واضحة في هذا الحراك والذي أدّى أيضا إلى ترسيخ فكرة النظر إلى المرأة كجسد، وإعطاء هذا الجسد كل الصلاحيات في الممارسات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وغيرها، وبالتالي سقوط المرأة الغربية من جديد في فخ لا يقل خطورة بل هو أخطر عليها مما كانت عليه في العصور الوسطى، ولم تستطع إيجاد الحل المناسب لتخرج بذاتها الإنسانية وترتقي بها كإنسانة وليس كوجود جسدي.

وفي الجزء الثاني من هذه الدراسة سنحاول دراسة وضع المرأة وشخصيتها من الجاهلية إلى الإسلام، ونقوم بعمل إطلالة على بعض الإشكاليات المتعلقة بشخصيتها في الإسلام عند الفقهاء.

---

١. رامان سلدان، النظرية الأدبية المعاصرة، ١٨٩ -١٩١.

2. Feminism Criticism

المصادر والمراجع:

١. أبو زيد، سمير، العلم والنظرة العربية إلى العالم، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت – لبنان، ط١، ٢٠٠٩م.

٢. سعد اللّه، محمّد سالم، الأسس الفلسفية لنقد ما بعد البنيوية، دار الحوار للنشر والتوزيع، اللاذقية سوريا، ط١، ٢٠١٣م.

٣. السعداوي، نوال، سلسلة مقالات في جريدة نور النسائية: بعنوان المرأة والدين والأخلاق، دار الفكر، دمشق – سوريا، ١٤٢١ه.

٤. سلدان، رامان، النظرية الأدبية المعاصرة، دار قباء، القاهرة – مصر، ١٩٩٨م.

٥. سيمانسكي، داون، التشيؤ الجنسي، مقالة على الرابط:

https://www.apa.org/education-career/ce/sexual-objectification.pdf

٦. شو، برنارد، دليل المرأة الذكية إلى الاشتراكية والرأسمالية والسوفييتية والفاشية، ت: عمر مكاري، لا طبعة.

٧. الصدر، محمّد باقر، المدرسة الإسلامية، دار التعارف للمطبوعات، بيروت – لبنان، ١٩٩٠م.

٨. صليبا، جميل، المعجم الفلسفي، دار الكتاب اللبناني، بيروت – لبنان، ١٩٨٢م.

٩. الموسوعة البريطانية

https://www.britannica.com/explore/100women/profiles/simone-de-beauvoir#:~:text=Simone%20de%20Beauvoir%2C%20in%20full,Temps%20modernes%2C%20a%20monthly%20review.

١٠. موسوعة تاريخ النساء في الغرب (Histoire des femmes en Occident)، بإشراف المؤرخان الشهيران جورج دوبي (Georges Duby) وميشيل بيرو (Michelle Perrot)، المجلد الثاني، ٣٥٠ – ٤٢٠، المجلد الثالث، ١٢٠ – ١٨٠.

١١. موقع مؤسسة التراث بالانكليزية:
https://www.heritage.org/welfare/report/why-congress-should-ignore-radical-feminist-opposition-marriage

١٢. موقع الهيئة العامة للاستعلامات المصرية https://sis.gov.eg

١٣. هابرماس يورغن، وراتسنغر جوزيف «البابا بندكتوس السادس عشر»، جدلية العلمنة: العقل والدين، دار جداول، بيروت - لبنان، ط١، ٢٠١٣م.

14. Al- Ruwaili, A life: journal of comparative Peotics, No 8,1988: 98-99